زيادة أمراض الكلى والسبب مياه الشرب!

السويداء – عبير صيموعة

باتت قضية إصلاح محطة تصفية مياه الشرب في قرية ذِكير والمُتعطلة منذ أكثر من خمس سنوات ضرورة مُلحة ومُستعجلة، وبين أهالي القرية لـ«الوطن» أن المحطة أحدثت عام ٢٠٠٦ جراء ارتفاع الشوائب بمياه البئر الارتوازية للقرية، مشيرين إلى تعطل المحطة طيلة السنوات الخمس الماضية والذي أدى إلى تزويد المنازل بمياه كلسية ذات طعم غير مستساغ.

ووفقاً للأهالي إن هذه المياه وجراء عدم مرورها بمرحلة التنقية باتت المسبب الأكبر لأمراض الكلية عندهم ولاسيما (الرمل) نتيجة لما تحمله من أملاح بحسب تقارير الأطباء التي أكدت أن السبب يعود إلى مياه الشرب في القرية.

وأكد الأهالي لـ«الوطن» أنهم قاموا بمراجعة مؤسسة المياه في السويداء عدة مرات ليصار إلى إصلاح هذه المحطة، وبالرغم من أنهم تلقوا وعوداً حينها بإدراج المحطة بخطة عام ٢٠١٨ و٢٠١٩ ، إلا أن هذا ما لم يحدث.

مدير عام مؤسسة مياه السويداء وائل شقير بين لـ«الوطن» أن تكاليف إصلاح المحطة عام ٢٠١٨ بلغت نحو ١٢ مليون ليرة موضحاً أنه تم رفض إدراج إصلاح محطة التصفية بخطة عام ٢٠٢٠ من قبل وزارة الموارد المائية نظراً لإدراج المحطة خلال العامين السابقين، وعدم التنفيذ خلال العامين السابقين لعدم وجود اعتمادات مالية لزوم الإصلاح، مضيفاً: إن إصلاح المحطة منوط بشركة خاصة واحدة وهذه الشركة رفضت إصلاحها.

وأمام هذا التصريحات أسئلة كثيرة طرحها الأهالي أولها هل من المعقول والمنطق ألا توجد ورشة على ساحة البلاد أو لدى وزارة الموارد المائية لإصلاح هذه المحطة؟ وهل من المنطق ترك هذه المحطة التي كلفت الحكومة بعام ٢٠٠٦ ما يزيد على ١٤ مليون ليرة مجهولة المصير.

وطالب الأهالي الوزارة بإرسال لجنة من قبلها للكشف على الواقع وتاليا تحليل المياه والالتقاء بالأهالي لأنها الجهة المعنية أولاً وأخيراً.

جامعة دمشق تتقدم حسب تصنيف «ماتريكس»

دشاش : دخول مؤسسات تعليمية جديدة في التصنيف وضرورة التشبيك والتوجه لـ «الرقمنة»

«الجامعة السورية الخاصة» أولاً بين الجامعات الخاصة

فادي بك الشريف

في سابقة تحدث للمرة الأولى صعدت جامعة دمشق بمستويات كبيرة فيما يخص الظهور العالمي إضافة إلى تقدمها على مستوى الترتيب العربي، إذ أظهر التصنيف الجديد لترتيب الجامعات السورية حسب موقع ويب ماتريكس العالمي لشهر كانون الثاني لعام ٢٠٢٠ تحسناً ملموساً وواضحاً من بين جامعات العالم من خلال عدد النقاط المسجلة مقارنة مع التصنيف الصادر خلال تموز العام الماضي، فيما تتفاوت عدد النقاط بين مختلف الجامعات وذلك وفقاً للمؤشرات والخطوات المتخذة لتحسين الترتيب.

وفي الترتيب الجديد للجامعات السورية محلياً، حلت جامعة دمشق في المرتبة الأولى بواقع (٣٥٣٣) بتحسن ٢٥٠ نقطة عن التصنيف السابق، تليها جامعة حلب بواقع (٤٥١٨) نقطة، ومن ثم تشرين بواقع (٤٥٨٢) نقطة، وجاء في المرتبة الرابعة المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا بواقع (٥٤٢٤) نقطة، كما حلت جامعة البعث خامساً بواقع (٥٧٤٢) نقطة.

وبين التصنيف الجديد تقدماً واضحاً للجامعة الافتراضية السورية في عدة مستويات والتي حلت في المرتبة السابعة بواقع ٨٥٩٢ نقطة، إضافة إلى حصول الجامعة السورية الخاصة على المرتبة الأولى بين الجامعات السورية الخاصة والسابعة ضمن المؤسسة التعليمية بواقع (١٠٢٩٠) نقطة بحيث تحسنت بشكل ملموس وسبقت بعض الجامعات الحكومية، مع حصول تغييرات في ترتيب عدد من الجامعات ومنها مازال جديداً ضمن التصنيف.

وفي حديث خاص لـ«الوطن» بينت مديرة مركز القياس والتقويم في وزارة التعليم العالي ميسون دشاش عن وجود تنافسية كبيرة خلال الفترة الأخيرة بين الجامعات على المستوى العربي، مبينة تحسن ترتيب جامعة دمشق عربياً وخاصة أن ترتيبها أصبح ١٢٧ عربياً مقارنة مع ١٤٦ خلال التصنيف السابق، الأمر الذي يعكس تحسناً بعدد الدرجات عربياً.

وأشارت دشاش إلى أن جامعة دمشق بدأت العودة إلى مستواها بشكل تدريجي، مبينة وجود تحسن في الظهور العالمي للجامعة بواقع ٥٠٥ والذي يعتبر سابقة للجامعة في تاريخها مقارنة مع الآلاف سابقاً، وتسبقها الجامعة الافتراضية بواقع ٣٤٤ ضمن الترتيب العالمي من حيث الظهور، مبررة أن ذلك يعود إلى خطوات التشبيك والنشاطات القائمة، وهذا أيضاً يحسب للخطوات المتبعة من الجامعة الافتراضية، كما لفتت إلى أهمية التبادل الثقافي وخاصة ما اتبعته جامعة دمشق، إضافة إلى وجود نقاط النفاذ لدى الجامعة الافتراضية ما انعكس على ظهورها عالمياً.

وبينت دشاش أن عدد المؤسسات التعليمية الأكاديمية السورية ضمن التصنيف ازداد إلى ٣٦ مؤسسة مقارنة مع ٢٥ مؤسسة ضمن التصنيف السابق، مشيرة إلى تحسن طرأ على مختلف المؤسسات التعليمية السورية والجامعات، كما أكدت وجود حراك كبير على مستوى الوزارة فيما يخص تحسين مستوى التصنيف وذلك فيما يخص البحث العلمي والتوثيق ونشر الأبحاث مع وضع «الايميلات» الخاصة بأعضاء الهيئة التدريسية إضافة إلى نسب الأبحاث إلى الجامعات، علماً أن الوزارة أجرت العديد من ورش العمل لتحسين التصنيف.

ونوهت مديرة مركز القياس والتقويم بضرورة إجراء توثيق للنشاطات العلمية والأكاديمية وربط الجامعة بالمجتمع، الأمر الذي يساهم في رفع مستوى الجامعات ما يعكس حجم الأعمال القائمة وعكسها الكترونياً، علماً أن هناك عدة نقاط من شأنها تحسين واقع التصنيف، منها التركيز من بعض الجامعات على نشر الأبحاث العلمية وليس فقط الاقتباسات، وعملية إدخال البيانات والمعلومات على الإنترنت باللغة الإنكليزية من دون الاعتماد فقط على العربية.

ناهيك عن أهمية التبادل الثقافي للطلاب والأساتذة مع الجامعات في الخارج، بما فيها الماجستيرات المشتركة ما يساعد في رفع مستوى التصنيف، إضافة إلى نشر مجلات الجامعات وإصدارها بشكل دوري، والتركيز على نشر القيمة المضافة على موقع الجامعات وليس الاقتصار فقط على نشر ونقل الأخبار، ووضع البيانات على الموقع بشكل دوري، وتشجيع نشر الأبحاث العلمية وتحفيزها.

كما لفتت إلى ضرورة زيادة التشبيك مع الخارج وتخصيص حيز كبير للتعلم الالكتروني (التعليم المدمج) علماً أن هناك تقصيراً واضحاً في تلمس الموضوع من الجامعات باستثناء الافتراضية وخاصة أن التوصيات العالمية تركز على الرقمنة والتحول الرقمي، ومصادر التعلم المفتوحة. هذا واتخذت الوزارة إجراءات مع متابعة الجامعات لتحسين تصنيفها وترتيبها على مستوى مختلف الجامعات العالمية، بما يسهم في رفع الترتيب العالمي، ولاسيما باتخاذ الإجراءات الكفيلة بإغناء المحتوى العلمي للمواقع الإلكترونية ووضع معايير تسهم في تحسين الترتيب.

يشار إلى أنه ضمن «ويب ماتريكس» يُعمل على ترتيب الجامعات بناءً على مؤشرات تستخرج من المواقع الإلكترونية، كما أنه يعتمد على جودة التدريس ونتائج البحوث والمكانة الدولية للجامعة ومدى التواصل مع المجتمع والاستجابة لأهم المعايير ومتطلبات البحث العلمي، بما في ذلك التواصل مع مختلف القطاعات، ناهيك عن أهمية البحث العلمي ونشر الأبحاث والاهتمام بجميع المناحي التي تنعكس على تصنيف الجامعات.

على ذمة «الاسكوا» ٢٧ بالمئة نسبة «ذوي الإعاقة» من مجمل سكان سورية!!

ميداني: استخدام «بطاقة معوق» في التسول لا يرتبط بنقص الخدمات

حالات فساد في بعض الجمعيات الخيرية

الوطن

كشف المستشار الإقليمي في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «الاسكوا» نوار العوا، في تصريح خاص لـ«الوطن» أن نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في سورية وصلت إلى ٢٧ بالمئة من تعداد السكان بحسب بعض تقارير الأمم المتحدة، لافتاً إلى أن ١٢ بالمئة منهم خارج سوق العمل، مشيراً إلى وجود تضارب في البيانات ليس فقط على مستوى سورية وإنما على مستوى العالم والمنطقة العربية، ما يستدعي وضع خطة وطنية للحصول على البيانات الدقيقة ذات الجودة العالية.

وأشار العوا إلى أن «الاسكوا» وقعت اتفاقية مع هيئة التخطيط والتعاون الدولي منذ حوالي عامين لتقديم الدعم التقني فقط لذوي الإعاقة، حيث تم الاتفاق على عدة مشاريع كوضع سياسات لنفاذ التكنولوجيا واستخدامها من الأشخاص ذوي الإعاقة.

وأضاف: لا تقوم «الاسكوا» بتقديم الدعم المالي للجهات الحكومية، وإنما فقط تقدم لهم السياسات والاستشارات في هذا المجال.

من جانبها أكدت مديرة الخدمات الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ميساء ميداني لـ«الوطن» أن استخدام بعض الأشخاص ذوي الإعاقة لـ«بطاقة معوق» كوسيلة لاستدراج عطف الناس في الشوارع لا يرتبط بعدم حصولهم على الامتيازات والخدمات من قبل الوزارة، لافتة إلى أن أساليب التسول تختلف وكل شخص يستخدم وسيلة معينة في ذلك، وأضافت: تتنوع الامتيازات بحسب نوع الإعاقة المدرجة على البطاقة والتي يتم تحديدها من لجنة الأطباء، لذا لا نستطيع القول إن الجميع يحصلون على الامتيازات نفسها.

وفي سياق متصل كشفت ميداني عن معالجة مشاكل في بعض الجمعيات متعلقة بالفساد أو مشاكل في الإدارة أو عدم الالتزام بانعقاد الجلسات، لافتة إلى أنه يحق للوزارة في حالات التقصير أن تقوم بحل مجلس إدارة الجمعية وتغييره في حال ثبت سوء الإدارة، أو أن تكتفي بتوجيه إنذار، كاشفة عن وجود أكثر من ١٠٠ جمعية متخصصة بذوي الإعاقة، عدا عن الجمعيات الأخرى التي تقدم خدمات اجتماعية وخيرية إضافة إلى تلك الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة.

من جانبه لفت مدير الإعلام التنموي في وزارة الإعلام عمار غزالي في تصريح خاص لـ«الوطن» إلى اهتمام الوزارة بتدريب الإعلاميين على قضايا الإعاقة، وتوظيف أشخاص من هذه الشريحة ضمن ملاك وزارة الإعلام في الأعمال التحريرية والمكتبية، إضافة إلى إشراكهم بإعداد برامج توعوية عن قضايا الإعاقة كونهم أقدر على تقديمها.

ولفت غزالي إلى أن الوزارة تعاني من نقص في عدد الأشخاص المؤدين للغة الإشارة في بعض نشرات الأخبار، مشيراً إلى أن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عزمت على تدريب أشخاص لذلك ضمن معاهد مخصصة.

جاءت التصريحات على هامش ورشة عمل حول «التكنولوجيا من أجل الأشخاص ذوي الإعاقة: السياسات والتطبيق» والتي قامت بها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل يوم أمس بالتعاون مع منظمة «الاسكوا».

حيث كشفت ميداني عن انخفاض عدد المدارس التي تعمل على دمج الأشخاص ذوي الإعاقة إلى ١٢٥ مدرسة بعد أن كان ٦٦٠ مدرسة قبل الأزمة على مستوى سورية، لافتة إلى وجود ٣٩ معهداً متخصصاً بذوي الإعاقة، يعمل منهم حوالي ٣١ معهداً.

وأكدت ميداني ضرورة نفاذ ذوي الإعاقة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقليص الفجوة الرقمية ومعالجة العجز الوظيفي المتعلق بالرؤية والسمع والحركة والاندماج الذهني، كذلك العجز عن الاندماج بالمجتمع.

وأعادت ميداني انخفاض النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى انخفاض القدرة الشرائية نتيجة الأعباء المالية التي يفرضها واقع وجود ذوي إعاقة ضمن الأسرة، إضافة إلى التدابير القسرية أحادية الجانب غير القانونية المفروضة على سورية والتي تمنعها من شراء التجهيزات والتقنيات والتكنولوجيا الحديثة، عدا عن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية العامة بسبب الحرب.

مستورد المتة والتموين إلى مواجهة جديدة

المستورد يريد رفع السعر وإلاّ فإنه يخفض الكميات في الأسواق

حماة- محمد أحمد خبازي

عادت أزمة المتة إلى محافظة حماة – ولربما إلى المحافظات الأخرى – مؤخراً بعدما رفضت وزارة التجارة الداخلية الاستجابة للشركة المستوردة برفع أسعارها مجدداً، لتعمد الشركة إلى تخفيض كمياتها الموزعة في المناطق وخصوصاً من نوع (الصخرة وزن ٢٥٠ غ) كنوع من الضغط على الوزارة وإرغامها على رفع سعرها كما أكد مسؤول تمويني فضل عدم ذكر اسمه، مشيراً إلى أن تخفيض الكميات أدى إلى احتكارها والتلاعب بسعرها من قبل العديد من تجار الجملة بمدن المحافظة. لكن الذي يحدث الآن كما أكد العديد من الباعة في حماة وسلمية ومصياف أن تجار الجملة يبيعونهم العلبة بـ٧٥٠ ليرة ولا يعطونهم فواتير، ويبيعونها هم بـ٨٠٠ أو ٨٥٠ ليرة وأحياناً بـ١٠٠٠ ليرة حسب الزبون وحسب المنطقة أو الحي.

مصدر في التجارة الداخلية وحماية المستهلك بيّن لـ«الوطن» أنه تم الاتصال بالشركة المستوردة لزيادة الكميات الموزعة بالمناطق، فكان الرد أنها تبيع اليوم بخسارة لأنها تستورد من الأرجنتين بأسعار عالية ومع ذلك هي ملتزمة بتسعيرة الوزارة أي بـ٥٨٥ ليرة بالجملة و٦٠٠ ليرة بالمفرق.

وأما الموزع الرئيسي بمدينة سلمية فأكد أنه يوزع المادة في حال ورودها من الشركة لتجار الجملة وفق التعرفة الرسمية وبفواتير نظامية محدد فيها سعر كل نوع من أنواع المتة بالجملة والمفرق.

ومنها نوع الصخرة وزن ٢٥٠ غ الأكثر طلباً حيث تباع بـ٥٨٥ ليرة لتاجر الجملة على أن يبيعها لتاجر المفرق بـ٥٩٠ ليرة ليبيعها البائع بـ٦٠٠ ليرة بعد أن يضعها في كيس نايلون، لكن الكميات خفيفة وآخر توزيع كان بتاريخ ٢٦ – ١ – ٢٠٢٠.

مضيفاً: احتكار تجار الجملة لها وبيعها بسعر زائد ليس من مسؤوليتنا ولا يمكننا التدخل فيه.

وأكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحماة زياد كوسا أنه تم تنظيم العديد من الضبوط التموينية وعددها ١٢ خلال الأسبوع الماضي بحق المخالفين وإحالتهم إلى القضاء.

وعزا رئيس شعبة تموين سلمية محمد عيزوقي قلة المتة نوع صخرة تحديداً المطلوب أكثر من غيره لعدم توريد الشركة المستوردة للكميات المعتادة التي تستهلكها المدينة.

وأوضح أنه منذ أكثر من شهر لم يرد للمدينة أي علبة متة، والمتوافر منها اليوم هو تهريب وقد تم تنظيم عدة ضبوط بحق بائعيها بسعر زائد.